سبل تمكين المرأة المعاقة فى ظل مجتمع العدالة الاجتماعية

Ways to empower women with disabilities in the context of a social justice society

إعداد

أحمد وجيه فتحى أحمد

Doi: 10.21608/jasht.2020.118452

استلام البحث : ٢٢ / ٨ / ٢٠٢٠ قبول النشر: ١٦ / ١٠ / ٢٠٢٠

المستخلص :

تعتبر مكانة المرأة اليوم معياراً مهمّاً، يوضح درجة تقدم أي مجتمع، وقياس حركة تفاعله مع معطيات العصر الحديث، بكل ما يحمله من قيم ومبادئ ، فالمرأة هي المرآة العاكسة لنمو المجتمعات، حقيقة أصبح ينادي بها الجميع، وواقعاً فرض نفسه بفعل الزمن، حيث تزايد في العقود الأخيرة الحديث عن دور المرأة وضرورة تحقيق تمكينها، مما جعل الهيئات والمنظمات المحلية والدولية تتسابق من أجل عقد المؤتمرات والقمم للمناداة بضرورة إشراك المرأة في التنمية لأنها تشكل نصف قوة المجتمع، وتعطيل هذه القوة يعني اختزال نصف موارد المجتمع وتجميدها. وبنا ءً على ذلك، تطورت المفاهيم التنموية والسياسات المرتبطة بقضايا حماية المرأة وتنميتها بدءاً من منهج الرفاه الاجتماعي، وصولاً إلى منهج التمكين من خلال التركيز على تسهيل وصولها إلى شبكات الأمان الاجتماعي، وكذلك تحول العالم إلى الاعتماد على مدخل "النوع الاجتماعي والتنمية" والذي يرتكز على مراعاة الاختلافات وعدم المساواة بين الرجال والنساء في التخطيط للبرامج والتنفيذ والتقييم، وأن أدوار وعلاقات القوة بين الرجال والنساء تحدد من يقوم بالعمل ومن يستفيد. ولذلك فإن الأخذ بعين الاعتبار هذه الفوارق وتصميم برامج لتقليصها يساهم ليس فقط في زيادة فعالية برامج التنمية وإنما في تحقيق إنصاف اجتماعي .

Abstract:

The status of women today is an important criterion, which illustrates the degree of progress of any society and measures the movement of its interaction with the modern-day data, with all its values and principles. In recent decades, there has been an increase in talk about the role of women and the need to achieve their empowerment, which

Doi: 10.21608/jasht.2020.118452

has made local and international bodies and organizations scramble for conferences and summits to engage women in development because they are half the power of society, and to disrupt that force would reduce and freeze half the resources of society.Development concepts and policies related to women's protection and development issues have evolved from the social welfare approach to the empowerment approach by focusing on facilitating their access to social safety nets. The world has also shifted to reliance on the gender and development input, which is based on gender and inequality in program planning, implementation and evaluation, and that the roles and relationships of power between men and women determine who does what and who benefits.Taking these differences into account and designing programs to reduce them, therefore, contributes not only to the effectiveness of development programs but also to social equity.

تمهيد :-

تعتبر مكانة المرأة اليوم معياراً مهمّاً، يوضح درجة تقدم أي مجتمع، وقياس حركة تفاعله مع معطيات العصر الحديث، بكل ما يحمله من قيم ومبادئ ، فالمرأة هي المرآة العاكسة لنمو المجتمعات، حقيقة أصبح ينادي بها الجميع، وواقعاً فرض نفسه بفعل الزمن، حيث تزايد في العقود الأخيرة الحديث عن دور المرأة وضرورة تحقيق تمكينها، مما جعل الهيئات والمنظمات المحلية والدولية تتسابق من أجل عقد المؤتمرات والقمم للمناداة بضرورة إشراك المرأة في التنمية لأنها تشكل نصف قوة المجتمع، وتعطيل هذه القوة يعني اختزال نصف موارد المجتمع وتجميدها.

لذا فإن جميع دول العالم بغض النظر عن مستوى تنميتها البشرية تسعى إلى توفير الحماية الاجتماعية لأفرادها، حيث تقوم هذه الدول برسم مجموعة من السياسات العامة تهدف إلى تمكين الأسر والأفراد من مواجهة المخاطر الاجتماعية والاقتصادية والتقليل من آثارها في المدى القصير والطويل.

وقد اتسع مفهوم الحماية الاجتماعية مؤخراً ليمتد إلى عدة مجالات غير المخاطر الاقتصادية ألا وهي العدالة والتمكين الاقتصادي والحقوق الاجتماعية والثقافية.

وفي عالم تحكمه العولمة وانتشار الأزمات المالية والاقتصادية، تنخفض قدرة الأفراد على التصدي بمفردهم للمخاطر الاجتماعية والاقتصادية نتيجة للتحديات التي تعكسها هذه الأزمات العالمية والتي تؤثر على أسواق العمل والتنمية الاقتصادية بشكل عام، بالإضافة إلى عدم قدرة الدول الحفاظ على العدالة الاجتماعية خاصة بين الجنسين.

الأمر الذي أصبح يؤثر على عملية توزيع مكتسبات التنمية بشكل عادل ما بين الرجل والمرأة والذي غالباً ما يكون لصالح الرجل، حيث تعتبر المرأة من أكثر الفئات تضرراً من الأزمات المختلفة والتي تلقي عبئاً غير متكافئ عليها.

وبنا ءً على ذلك، تطورت المفاهيم التنموية والسياسات المرتبطة بقضايا حماية المرأة وتنميتها بدءاً من منهج الرفاه الاجتماعي، وصولاً إلى منهج التمكين من خلال التركيز على تسهيل وصولها إلى شبكات الأمان الاجتماعي، وكذلك تحول العالم إلى الاعتماد على مدخل "النوع الاجتماعي والتنمية" والذي يرتكز على مراعاة الاختلافات وعدم المساواة بين الرجال والنساء في التخطيط للبرامج والتنفيذ والتقييم، وأن أدوار وعلاقات القوة بين الرجال والنساء تحدد من يقوم بالعمل ومن يستفيد.

ولذلك فإن الأخذ بعين الاعتبار هذه الفوارق وتصميم برامج لتقليصها يساهم ليس فقط في زيادة فعالية برامج التنمية وإنما في تحقيق إنصاف اجتماعي .

وتناقش الورقة الراهنة أربعة محاور أساسية هي :-

المحور الأول : تمكين المرأة: الأسس والنظريات.

المحور الثاني : التمكين الاقتصادي كأحد مداخل تمكين المرأة

المحور الثالث : التمكين الاجتماعي كأحد مداخل تمكين المرأة في سياسات الرعاية الاجتماعية .

المحور الرابع : الأساليب والسياسات الداعمة لتمكين المرأة اقتصاديا واجتماعياً

المحور الأول : تمكين المرأةالمعاقة: الأسس والنظريات.

تعتبر المرأة عنصر فاعل في المجتمع لما لها من أدوار متعددة تحكم جميع الأبعاد الحياتية وتحدد جميع جوانبها، وتؤثر فيها، وإدراكاً لهذه الحقيقة أصبحت الدول في تسابق لتجسيد هذه الحقيقة وانتهاز هذه الفرص، والاستفادة من هذه القدرات الكامنة ، لذلك يتعاظم الاهتمام سنة بعد أخرى بدور المرأة في التنمية، فإذا كان معلوماً للجميع بالضرورة أن المرأة عنصر بشري فاعل وعامل كالرجل، فإن إهدار هذا العنصر وجهوده وإنتاجيته وتأثيراته ، يمثل بلا شك سوء استغلال واضح للموارد المتاحة في المجتمع، الأمر الذي من شانه أن يؤخر جهود التنمية ويشوه مساراتها ومخرجاتها.

ورغم ذلك فإن دخول المرأة إلى سوق العمل، منتجة ومستثمرة وعاملة وفاعلة، ما زال يواجه العديد من التحديات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ليس ذلك فحسب، بل إن الكثير من جهود المرأة لا تُحسب في الإحصاءات الرسمية التي تعترف غالباً بأنواع محددة من النشاطات الاقتصادية ذات المردود النقدي المادي وتهمل المساهمات الأخرى التي تتركز فيها النساء مثل الأعمال المنزلية والمشاركة في الأعمال العائلية غير مدفوعة الأجر، وعليه فقد كثر الحديث في الفترة الأخيرة عن تمكين المرأة، وتبنت المفهوم العديد من الهيئات والمنظمات الدولية، وأصبحت تنادي به في كل المنابر، وأصبح مفهوم مشاركة المرأة مقترن

Doi: 10.21608/jasht.2020.118452

بمصطلح التمكين ، والذي عُرف حسب اليونيفم - (صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة UNIFEM) - ومبادرة الاتفاق العالمي للأمم المتحدة بأنه "قدرة الأشخاص نساءً ورجالاً على امتلاك ناصية أمور حياتهم، وضع التخطيط لأنشطتهم الخاصة، واكتساب المهارات أو الحصول على اعتراف بما يملكونه من مهارات ومعارف، ورفع مستوى ثقتهم في ذواتهم، وحل المشكلات، وتنمية قدرتهم على الاعتماد على الذات، و يشمل التمكين كلاً من الخطوات العملية وما يتبعها من نتائج.

حيث يشكل الحديث عن تمكين المرأة نقطة تقاطع ما بين ثقافة العزل والتهميش والتمييز وبين ثقافة النوع والمشاركة ، فالثقافة السائدة تحول المرأة إلى كائن محبط مهمش فاقد لأبسط حقوق الانسانية باسم الشرف تارة وباسم الحفاظ على قيم الاسرة تارة أخرى غير أن عملية تمكين المرأة تفتح لها نوافذ وعي جديد بذاتها ، وتهيئ المجتمع لخلق تصورات جديدة عن أدوارها .(كاظم:٢٠١٦، ٢)

وانطلاقاً من هذا سنحاول من خلال هذا المحور التأكيد على دور المرأة من خلال الحديث عن طرق تمكينها وأشكاله وأيضا مختلف مستويات ومحددات تمكينها، وأيضاً المؤشرات التي تساعدنا على قياس مدى تمكينها، وذلك وفق الترتيب التالي:

أولاً: مفهوم التمكين:Empowerment

يُعرف قاموس الخدمة الاجتماعية التمكين بأنه عملية مساعدة الأفراد والأسر والجماعات والتنظيمات والمجتمعات على زيادة قدراتهم الشخصية والجماعية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، واستثمارها في تحسين ظروفهم وأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية ، كما يستهدف التمكين تنمية مواطن القوة والمزايا الايجابية لديهم .(قنديل :٢٠١٠، ٢٢)

وعرف (٤٨٨: ١٩٩٧، Invacevicl (التمكين بأنه عملية تعزيز اندماج الأفراد في أعمالهم لاسيما التصميم والتدفق والتفاعلات وصنع القرارات.

وعبر عنه (٥٠٢: ٢٠٠١ Daft (بأنه منح الأفراد العاملين القوة والحربة والمعلومات لصنع القرارات والمشاركة في اتخاذها.

واعتبر (٤٩٩: ١٩٩٩، Griffin (التمكين بأنه عملية تأهيل الأفراد لتحديد أهداف العمل الملقاة على عاتقهم، ومسؤولية اتخاذ وانجاز القرارات اللازمة، فضلا عن حرية التصرف في معالجة المشكلات التي تواجههم وحلها ضمن مجالات المسؤولية والسلطة الممنوحة لهم من قبل المستويات الإدارية العليا.

والتمكين لدى البعض ينظر إليه على أنه تحرير الإنسان من القيود، وتشجيع الفرد، وتحفيزه، ومكافأته على ممارسة روح المبادرة، والإبداع. (Zemke and Schaaf,1989, 65).

وهو منح الأفراد في كافة المستويات والطبقات السلطات والمسؤوليات ليتخذوا قراراتهم بأنفسهم .(عبدالحميد:٢٠١٨، ٣٢٠)

أما Sashkin Randolph and (٢٠٠٢) عرفا التمكين أهنه الاعتراف بحق الفرد بالحرية والتحكم، وهذا الأمر يمتلكه الإنسان بما يتوافر لديه من إرادة مستقلة وخبرة ومعرفة ودافع داخلي ؛ وهنا يبدأ التعريف بالإشارة حول التمكين كحق مكتسب للفرد، وليس فقط إرادة داخلية.

كما عُرف بأنـه عملية منح السلطة القانونية أو تخويل السلطة إلى شخص ما أو إتاحة الفرصة للقيـام بعمل ما. (قنديل :٢٠٠٢، ٢٢)

وقد أشار تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP : إلى التمكين بأنه :(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:٢٠١٠، ٦٦)

*- ضمانات حقوق الإنسان في حياة مديدة وصحية ومستوى معيشي لائق وتعليم مناسب وفرص عمل منتج وتوسيع كافة الخيارات الايجابية للإنسان.

*- عدم التمييز على أساس النوع الاجتماعي ومنع كافة أشكال العنف والتمييز ضد المرأة.

*- الحق في التنمية لكل الناس.

*- الاستفادة من العولمة التي جاءت نتيجة تمكن الناس من العلم والمعرفة وتقدم الاتصالات وتدفق رؤوس الأموال.

*- التمكين في بعده الايجابي الإنساني يعني جعل الإنسان قادراً على المشاركة الفاعلة في صنع التنمية البشرية والاستفادة من نتائجها وهو محور التنمية وجوهرها وليس فقط أداتها.

وهنا نلاحظ أن هذا التعريف أعطى أبعاداً متشعبة لعملية التمكين، واهتم بجميع أشكاله من خلال الإشارة لمجموعة من المؤشرات التي تساعدنا على قياس مدى تطبيق التمكين.

وتعرف(كابر٢٠٠٠ Kabeer (التمكين بأنه «زيادة قدرة الناس على صنع خيارات استراتيجية في حياتهم في مجال كانت فيه هذه القدرة غير متاحة لهم سابقاً ». وهذا التعريف المعترف به على نطاق واسع ويتضمن":-

- أن التمكين هو عملية، أي تغيير من حالة عدم التمكين.
- أنه يتضمن فكرة وجود الخيارات والقدرة على إحداث التغيير، حيث أن الاختيار ينطوي بالضرورة على بدائل متاحة تتجسد بمجموعة خيارات وهي :

أولاً: الخيارات من الدرجة الأولى متمثلة بالقرارات الاستراتيجية في الحياة)ترتيبات المعيشة، والقرارات المتعلقة بالزواج، والخصوبة والإنجاب(،

ثانياً: الاختيارات من الدرجة الثانية وهي القرارات الأقل تأثيراً في حياة الناس.إن المساواة في النوع ضرورية إلا أنها غير كافية لضمان التمكين فهي تخلق البيئة الممكنة في عملية التمكين ولكنها لا تضمن التمكين الذي لا يتحقق فقط بإمكانية الوصول إلى الموارد، بل

Doi: 10.21608/jasht.2020.118452

بتوافر قدرة اتخاذ الخيارات الاستراتيجية، والتحكم بالذات واتخاذ القرارات التي تؤثر في النواتج الحياتية المهمة.

ثانياً : ماهية تمكين المرأة :-

ينطبق مفهوم التمكين على الفئات المحرومة أو المهمشة اجتماعياً كافة، ومنها المرأة، ولكن تمكين المرأة ينطوي على عناصر فريدة منها: أن المرأة فئة متنوعة من الأفراد تتقاطع مع كل هذه الفئات الأخرى وأن العلاقات الزوجية والعائلية هي سبب مركزي لعدم تمكين المرأة بطريقة غير متوافرة لغيرها من الفئات المحرومة الأخرى، كما يتطلب تمكين المرأة تغييرات نمطية بصفة رئيسة في المؤسسات التي تدعم الهيكل الأبوي)الشنيطي& الشرماني، ٢٠٠٨)

هذا ويعتمد التمكين على عدة عوامل منها: العوامل الاجتماعية والديموغرافية، والتركيبة الاجتماعية، ومستوى التعليم، والعادات والتقاليد السائدة في المجتمع، ووضع المرأة، والنظام الاقتصادي والسياسي للبلد فضلاً عن العوامل البيئية، كما تبرز أهمية تمكين المرأة من حقيقة أن المساواة ليست دوماً منصفة وأنها غالباً ما تتطلب عملية تمكين متمثلة ببرامج خاصة للنساء وسياسات خاصة بها للتخلص من عدم المساواة: عمل ايجابي / تمييز ايجابي، وتتركز مجالات تمكين المرأة في التعليم، والمعلومات والمعرفة، والوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والقانوني والصحي، وفي عملية اتخاذ القرار.

وتأتي أهمية قضية تمكين المرأة كونها الدعامة الأساسية في بنية التنمية المستدامة للمجتمع أياً كان نمطه ريفياً أم مدنياً ، على المستوى العام أم على مستوى الأسرة . (صبح:٢٠٠٨، ٥)

ويُعرف تمكين المرأة بأنه زيادة قدرة النساء على اتخاذ خيارات استراتيجية متعلقة بحياتهن في إطار معين ، بعدما كانت قدراتهن على الاختيار منكرة وغائبة فيما سبق .(موسى:٢٠٠٨، ١٤)

كما أنها عملية تصبح النساء بموجبها قادرات على تنظيم أنفسهن لزيادة الاعتماد على الذات ، وتأكيد حقهن في اتخاذ خيارات مستقلة والسيطرة على الموارد التي تساعد في القضاء على التبعية (Varghese,2011,37)

وقد ارتبط مفهوم التمكين في دراسات التنمية بالمرأة، حيث تكون عملية التمكين من خلال ثلاثة معطيات هي: (المعايطة وآخرون:٢٠١٠، ٤٢)

- الموارد : كالعمل والتعليم، وهذه تعد عناصر التمكين، أي أن وجودها ضروري، لأننا لا يمكن أن نتحدث عن عملية تمكين بدونها.
- العامل البشري: وهو المرأة في حد ذاتها، وهي محور عملية التمكين، ومن خلالها تتم عملية الاختيار واتخاذ القرارات .

- النتائج والإنجازات: التي تتمثل في المكاسب السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تجنيها المرأة، وهي بمثابة المؤشرات التي يمكن على أساسها قيس مدى نجاح عملية التمكين.

أما حسب مجموعة عمل التعليم ومساواة النوع لمرور الألفية للأمم المتحدة فإن التمكين يستند على مدخلين أساسيين هما الموارد والوكالة : (أيوب:٢٠١٠، ٩١-٩٢)

- الموارد: وتشمل الإمكانيات)التعليم والتغذية والصحة(؛ الوصول للموارد والفرص)الدخل، العمل، الملكية(والأمان)التعرض للعنف(وحسب المجموعة فإن تكافؤ الفرص بين النساء والرجال للوصول للموارد ضروري لكن غير كاف لضمان التمكين، فذلك من شأنه أن يخلق بيئة ممكنة لكن لا تضمن التمكين.
- الوكالة: وهي خاصية معرفة للتمكين، حيث تُعزى إلى قدرة اتخاذ الخيارات الاستراتيجية وليس فقط إمكانية الوصول إلى الموارد، ولكنها تضمن التحكم في الذات واتخاذ القرارات التي تؤثر على النواتج الحياتية الهامة، كما تتطلب الوكالة عملية تحفيز المشاركة والتعرف على أن النساء هن وكيلات التغيير في حياتهن .

وهنا نلاحظ أن التعاريف أصبحت تركز على جوانب مهمة في حياة المرأة وإمكانية تقرير مصيرها على مختلف الأصعدة.

- في حين يرى البنك الدولي أن تمكين المرأة من العناصر الأساسية في عملية التنمية ومكافحة الفقر، كما يرى أن تمكين المرأة هو هدف من أهداف التنمية لسببين:لأن تحقيق العدالة الاجتماعية هدف في حد ذاته، وأيضاً لأن تمكين المرأة هو وسيلة لتحقيق أهداف أخرى كمحاربة الفقر. (المعايطة وآخرون:٢٠١٠، ٤١)

وهنا نلاحظ أن التعاريف بدأت في التوسع ليشمل التأكيد على دور المرأة وفاعليتها في المجتمع من خلال التقليل من نسبة الفقر.

- أما الأمم المتحدة فعرفت التمكين من خلال خمسة معايير هي: (سلامي:٢٠١٥، ٣٧)

الشعور بالكرامة، الحق في الاختيار، الحق في الحصول على الموارد والفرص، الحق في الرقابة الذاتية على الحياة داخل وخارج المنزل، القدرة في التأثير على التغيير الاجتماعي من أجل تحقيق تسلسل اقتصادي أكثر عدالة على الصعيد الوطني والدولي".

والتمكين هو إحساس المرأة بقيمتها وحقها في أسرتها وفي المجتمع ككل ،وذلك بتوفير فرص العمل المناسبة لها، وتأثير ذلك على نفسيتها وأدائها في أسرتها وفي المجتمع المحيط بها ،وانعكاس ذلك على بناء مجتمعها اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً." (خضر:٢٠١٣)

ويتضح مما سبق أن تمكين المرأة عملية شمولية تبدأ بإدراك المرأة ذاتها، وشعورها بالسيطرة على
حياتها الخاصة، وقدرتها على اتخاذ القرار .

Doi: 10.21608/jasht.2020.118452

أما على المستوى الجماعي، فهو قدرة النساء على المشاركة في عملية التنمية، وخلق وعي مجتمعي بالحقوق الفردية والجماعية، والقدرة على الانضمام إلى مجموعات ضغط وحركات اجتماعية قادرة على تمثيل مصالحهن، وتنتهي بتمثيل أكثر للنساء في مراكز صنع القرار السياسي والاقتصادي.

ثالثاً : مداخل تمكين المرأة ومؤشرات قياسها:

من خلال ما تم عرضه سابقاً ، وجدنا أن عملية التمكين تنطوي على تطور إيجابي، وأنها الانتقال من حالة التمايز إلى حالة المساواة، من خلال إلغاء المعوقات التي تحد من خيارات المرأة واستقلالها، أما النقطة الثانية التي ركزت عليها التعاريف هي كون المرأة هي فاعل وليس مجرد متلق، حيث أنه لا يوجد تغيير دون وجود عامل التغيير وهو "المرأة"، واستطراداً لنفس الأفكار سنحاول من خلال هذا الجزء تناول أهم الطرق والمداخل التي تساعدنا على إحداث التمكين، مع الإشارة إلى أهم المبادئ التي وضعها صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة من أجل تطبيق التمكين في المنظمات بشكل سليم.

ولما كانت قوة المرأة تتحقق بتمكينها من ظروفها وفرصها وممارسة حقها في الاختيار، وبمدى توافر فرص اعتمادها على نفسها، لهذا فإن مدخل التمكين يجعل التنمية أكثر تفاهمية ومشاركة بين الرجال والنساء، ومن ثم لا تكون التنمية مجرد رعاية اجتماعية للنساء وإنما تكون التنمية اجتماعية تهدف إلى تمكين النساء من امتلاك عناصر القوة الاقتصادية والاجتماعية تمكنهن من الاعتماد على الذات في تحسين أوضاعهن المعيشية والمادية على نحو متواصل، والمشاركة في اتخاذ القرارات التي تمس جميع جوانب حياتهن، فالتمكين يهدف إلى خلق سياق تنموي مواتٍ للمشاركة والتفاعل يعتمد على تطوير المهارات والقدرات وفرص التطوير الحرفي. كما أنه يعتمد أيضاً على تطوير العلاقات الاجتماعية في اتجاه مزيد من التوازن والاستقرار، وتعزيز علاقات النوع بعيد اً عن التمييز، والاهتمام الأساسي بالتمكين الاقتصادي الذي يعد مقدمة ضرورية للتمكين في المجالات الأخرى.

ويمكن القول أن مفهوم التمكين هو تطور لمفهوم المرأة والتنمية الذي بدء في الظهور منذ عدة عقود وذلك أن دراسة قضية المرأة والتنمية قد مرت بعدة مراحل تغيرت فيها المفاهيم والمناهج والسياسات المتبعة للمعالجة وتناولت هذه القضية ويمكن إيجازها في المداخل التنموية التالية: (حسان، العربي: ٢٠١٦، ٤-٥)

- مدخل المرأة في التنمية Woman in Development

وينطلق هذا المدخل من افتراض يقوم على أن المرأة غائبة عن تفكير المخططين في مجال التنمية، أنها مبعدة عن عمليات التنمية، وركز هذا المدخل على أدوار المرأة الانتاجية ولكن من خلال توجيه مشاريع خاصة بالمرأة لمواجهة مشاكلها ومحاربة الفقر، ومشكلة هذا المدخل هو اعتبار مشاريع تنمية المرأة مجال خاص لا يرتبط بمشروعات التنمية العامة،

حيث تقوم هذا المشروعات على تقسيم العمل التقليدي. وعلى مشاريع تقنية كالحياكة وحفظ الأغذية وتربية الطيور.. إلخ. ومن شأن هذه المشروعات تقسيم العمل النوعي التقليدي، وإبعاد النساء عن مسار التنمية ككل، كما تظل الفجوات النوعية بين الذكور والإناث على حالها دون تغيير.

●مدخل المرأة والتنمية Woman and Development

ويتجه هذا المدخل إلى الارتفاع بالكفاءة الإنتاجية للمرأة وتحسين مهاراتها للعمل في كل المجالات دون اللجوء إلى مشاريع خاصة بها ، ويهتم هذا المدخل بتطوير تكنولوجيا تسهم في التخفيف من أعباء الأسرة حتى يتوفر للمرأة وقت أطول يتم توجيهه إلى العمل الإنتاجي، وقد تركزت السلبيات في هذا المدخل في ظهور صراع الدور الذي نجم عن قيام المرأة بأدوار متعددة في آن واحد وعدم قدرتها في الوقت نفسه على الانتفاع من ثمار عملها في ضوء علاقات النوع السائدة والتي تميز بين الرجل والمرأة، لذلك فقد زادت أعباء المرأة داخل الأسرة وخارجها دون أن يكون هناك مردود فعلي لهذا العبء بسبب سيادة عادات وتقاليد لم تستطع كثير من المجتمعات خاصة العربية التخلص منها.

●مدخل النوع الاجتماعي والتنمية Gender Development

ويركز هذا المدخل على أهمية إدراج مفهوم المساواة النوعية في الحصول على الموارد الإنتاجية، في ظل الاعتراف بوجود مشكلة عدم مسواة بين الجنسين، وفوارق بينهما تعوق مسار التنمية وكان ظهور مفهوم النوع الاجتماعي Gender للتدليل على أن المشكلة الحقيقية في علاقة المرأة بالتنمية هي في الأساس مشكلة الأدوار التقليدية وتقسيم العمل التقليدي المؤسس على مفاهيم خاطئة خاصة بأدوار وإمكانات وصلاحيات كل من الذكور والإناث في المجتمع.

ويشير إلى اختلاف الأدوار النوعية باعتبارها متصلة بالممارسات الاجتماعية، وليست نتاجاً للفوارق البيولوجية، ومن ثم فإن تحقيق المساواة يقتضي أولاً تعديل هذه الممارسات، ويؤكد هذا المدخل على أن المكانة الاجتماعية والاقتصادية الأنقى للنساء ما هي إلا نتاج لنظام اجتماعي يميز بين المرأة والرجل ويحد من قدراتهن.

●مدخل تحسين سبل المعيشة المستدامة:

يعرف مدخل تحسين سبل المعيشة بأنه العمل على رفع المعاناة عن الفئات الفقيرة من خلال تحسين مستوى معيشتهم للحد من آثار الفقر الذي يعيشون فيه، مع ضرورة استمرارية تحسين مستوى المعيشة الذي يعتمد على تنمية الأصول داخل المجتمع أي ما يملكه المجتمع من جهد ومهارات وحرف والاستفادة القصوى منها، وكل ما يمكنه من مواجهة التحديات التي تعوق تحسين مستوى المعيشة ليس في الوقت الحاضر فقط، بل وما تحمله التوقعات المستقبلية حيث تكون قد توفرت لدى المجتمع كوحدة واحدة إمكانات التحرك الجماعي للأفراد لمواجهة ما يجد في المستقبل بالاعتماد على أنفسهم.((Crate:٢٠٠٦,٤٣

Doi: 10.21608/jasht.2020.118452

وينطلق هذا المدخل من أن التنمية التي تعمد الى تهميش دور المرأة تفتقر الى أهم مقوم من مقومات التنمية البشرية، ألا وهو "الإنصاف". باعتبار أن إتاحة فرص أكثر عدلاً للمرأة، وتمكينها من الحصول على حقها في التعليم والعمل ورعاية الطفل، والمشاركة السياسية، والمناصب الإدارية والاقتصادية سوف يكون له أبلغ الأثر في تنميتها البشرية. "فالاستثمار في قدرات المرأة وتمكينها من ممارسة خياراتها هو أضمن طريق للإسهام في النمو الاقتصادي والتنمية عامة.(بخاري:٢٠٠٨، ٢٣)

واذا اعتبرنا ان التنمية هي عملية التغيير ،عندها يجب ان نكون قادرين على ترسيخ قاعدة عملنا على فهم هذه العملية والاعتراف بتطبيقاتها على مجريات أمورنا . واذا كنا نتطلع للعمل باتجاه التمكين، يجب علينا ان نكون قادرين على فهم أسباب عدم تمكننا ويجب بناء الاستراتيجيات لكي تتعامل مع عدم المساواة في علاقات القوة . وإذا فشلنا في فهم ذلك، فإن عملنا لن يوصلنا لعملية تنموية.

ولعمل هذا "فإن تمكين النساء، وبناء قدراتها الانتاجية وطرح فرص عمل من قبل صاحبات أعمال بتلك المجتمعات، وهذا ما يهدف له مدخل سبل المعيشة المستدامة. وذلك لتحقيق التغيير المجتمعي التدريجي دون الاصطدام بعادات وتقاليد ومسلمات بتلك المجتمعات أدت إلى تهميش النساء، حيث أنه من المبادئ الأساسية للتنمية التغلب على الفقر، ويتمثل ذلك في جعل المرأة الفقيرة قادرة على زيادة إنتاجيتها، ويعزى فقر النساء إلى أنه قصور في إنتاجيتها وضعفها في الحصول على الدخل، وليس نتيجة للتقليل من شأنها وإخضاعها، ويشير إلى قدرة النساء على المساهمة في حلول مشاكلهن. ويعترف هذا المدخل بالدور الإنتاجي للمرأة، ويسعى إلى تلبية الاحتياجات العملية عن طريق المشاريع الصغيرة المدرة للدخل.

- استخدام شبكة الانترنت كأداة لتمكين المرأة :

كان للاستخدام المتنامي للشبكة العنكبوتية في أواخر القرن العشرين دورًا في السماح للنساء بتمكين أنفسهن من خلال استخدامهن للإنترنت بطرق مختلفة، ومع ظهور الشبكة العنكبوتية العالمية بدأت النساء باستخدام مواقع التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك وتويتر للتعبير عن مطالبهن، (Pollock & .Sutton, J :٢٠٠٠,٧٠٤) ومن خلال هذا النهج الجديد الذي اتخذته النساء أصبح بإمكانهن تمكين أنفسهن من خلال تنظيم الحملات والتعبير عن آرائهن فيما يخص تساوي الحقوق بين الرجل والمرأة دون أن يشعرن أنهن مضطهدات من أعضاء المجتمع٢٠٠٩,٣٥٢) : (Churchyard ، فعلى سبيل المثال أطلقت ١٠٠ امرأة مهتمة بقضايا المرأة حملة على الإنترنت في ٢٩ مارس ٢٠١٣ أُجبر على أساسها موقع فيسبوك والذي يعتبر أهم مواقع التواصل الاجتماعي على إغلاق صفحات عدة كانت تنشر الكراهية ضد النساء(McVeigh, T:2013) .

وفي السنوات الأخيرة أصبح التدوين أيضًا أداة هامة للتمكين التعليمي للمرأة، فوفقًا لدراسة أجرتها جامعة كاليفورنيا في مدينة لوس أنجلوس اتضح أن المرضى الذين يقرأون ويكتبون عن المرض الذي يعانون منه يكونون غالبًا أكثر سعادة وثقافة من غيرهم من المرضى، وذلك لأن قراءة تجارب الاخرين تساعد المرضى على تثقيف أنفسهم بشكل أفضل وتمكنهم من تطبيق الاستراتيجيات التي يقترحها المدونون الاخرون .

وفي الوقت الحاضر أصبح بإمكان النساء الدراسة من منازلهن وذلك بسبب سهولة الوصول للتعلم الإلكتروني وقلة تكلفته، والتمكين التعليمي للمرأة من خلال التقنيات الجديدة كالتعلم الإلكتروني يكسبها أيضًا مهارات جديدة تساعدها في العالم المتقدم اليوم والمتسم بالعولمة). Nelson-Porter, B. & Omolaja، M:٥١,٢٠١٢).

@- طرق تمكين المرأة :-

يتطلب تمكين المرأة إجراءات للحد من افتقار المرأة للطاقات والفرص والأمان، من أجل ذلك حددت مجموعة العمل حول التعليم والمساواة بين الجنسين التابعة لمشروع الأمم المتحدة للألفية سبع استراتيجيات ذات أولوية عالية في تحقيق مساواة النوع وتمكين النساء، وشملت الاستراتيجيات: (أيوب:٢٠١٠، ٩١-٩٢)

- تعزيز فرص التعليم ما بعد الأساسي للفتيات .
- ضمان الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية .
- الاستثمار في البنية التحتية للحد من عبء الوقت على الفتيات والنساء .
- ضمان امتلاك الفتيات والنساء للملكية والإرث .
- إزالة عدم المساواة بين الجنسين في التوظيف .
- زيادة حصة النساء من المقاعد في البرلمانات والإدارات المحلية .
- مكافحة العنف ضد المرأة.

@- مؤشرات تمكين المرأة :

لقياس مدى تمكين الأفراد هناك مجموعة من المؤشرات تستعمل لذلك، لكن تلك المؤشرات من الصعب ضبطها لأنها تضمن بين طياتها التغيرات الشخصية والاقتصادية والسياسية، وهي كلها متغيرات غير مستقرة، وعلى الرغم من الصعوبة التي يمكن أن تواجهنا في اختيار مقياس التمكين إلا أنا هناك عدد من المؤشرات التي يمكن استخدامها لقياس التمكين، لكن تبقى نسبية لأن التمكين عملية مستمرة تحتاج إلى زمن طويل.

وتتعدد مؤشرات ومداخل تمكين المرأة ومنها التمكين الاقتصادي ، الاجتماعي ، القانوني ، السياسي ، الثقافي ...الخ نعرضها فيما يلي باختصار ثم نركز في المحاور التالية على كل من التمكين الاقتصادي والاجتماعي .

(١) التمكين الاقتصادي:

Doi: 10.21608/jasht.2020.118452

يعني التمكين الاقتصادي للمرأة التوزيع النسبي لكل من الرجل والمرأة في الوظائف الإدارية والتنظيمية والمهنية، والتوزيع النسبي للدخل المكتسب بواسطة السكان النشطين اقتصاديًا من الجنسيين، والأجور النسبية للإناث مقارنة بالذكور، والداعون لهذا النوع من التمكين للمرأة يؤكدون أن هذا لا يتحقق إلا إذا كان للمرأة دخل خاص منتظم، واستخدموا في ذلك كافة وسائل الضغط المعنوي من صحافة وإعلام، وأعمال درامية ومناهج دراسية.

وتمكين المرأة اقتصادياً هو الممارسات التي تهدف إلى ازالة كافة العقبات التي تحول دون تمكين المرأة في الجانب الاقتصادي لتتمكن من ممارسة دورها الاقتصادي ، وتفاعلها مع السياسات الاقتصادية ، ومن ذلك المساواة في الحصول على الموارد الاقتصادية ، والتدريب ، والمعرفة التي تعزز المكانة الاقتصادية للمرأة .

(٢) التمكين الثقافي :

هو اتاحة الفرصة للمرأة للوصول إلى كافة مصادر الثقافة ، وحرية الاختيار ، والتعبير عن الذات ، وحرية التعبير عن الرأي ، والمشاركة في نقاش كافة القضايا المطروحة محلياً وعالمياً .

(٣) التمكين الاجتماعي :

ونعني به إتاحة كل الأسباب الموضوعية والمادية وتوفير الآليات المناسبة لمشاركة المرأة في نشر الوعي بقضايا المجتمع ، والتحديات التي تواجهها ، وتقديم المقترحات ، والمشاركة في صنع القرارات التي تفضي إلى تحقيق التنمية الاجتماعية في كل المجالات .

(٤) التمكين القانوني :

ويشتمل على مجموعة من العناصر القانونية ، ويمكن تلخيصها فيما يلي :-(العبد الكريم :٢٠١٤، ١٨٢-١٨٦)

- لا يقتصر استخدام القانون على التشريع ، والقرارات التي تصدرها المحاكم ، ولكن الكثير من الأنظمة والقرارات ، والإجراءات والاتفاقيات ، والنظم القانونية التقليدية التي تشكل في مجموعها القانون الذي يستهدف المهمشين والمحرومين .
- ويتضمن التمكين القانوني كذلك الأنشطة التي تنطوي على الاصلاحات القانونية التي تستهدف مصلحة المهمشين والمحرومين ، بما في ذلك التأكد من تطبيق هذه القوانين .
- حينما يشار إلى فكرة تعزيز قدرات الأفراد فإن ذلك يعني أن التمكين القانوني ليس هدفاً وحسب ، ولكنه عملية أيضاً ، بمعنى أن التمكين القانوني يهدف إلى توفير خدمات تستهدف إتاحة الفرصة للأفراد للتفاوض والمساومة للحصول على أوضاع أفضل ، يشمل مصطلح المهمشين كلاً من : الفقراء والنساء ، والأقليات ، وضحايا تجاوزات حقوق الانسان ، والتمييز بسبب العقيدة وغيرها .

(٥) التمكين السياسي :

ويقاس بـ: تحديد النسبة المئوية لعدد المقاعد التي تحتلها النساء في الإدارة المحلية والبرلمان، وفي مواقع اتخاذ القرار ؛ تحديد النسبة المئوية للنساء في السلطة التنفيذية ؛ تحديد النسبة المئوية للنساء في الوظائف العامة ؛ تحديد النسبة المئوية للنساء والرجال، الذي أدلوا بأصواتهم في الانتخابات ؛ تحديد النسبة المئوية للذين يحق لهم التصويت من الجنسين ؛ نسبة العضوات إلى الأعضاء في المنظمات الشعبية والنقابات المهنية والجمعيات الأهلية)الخاصة(.

المحور الثاني : التمكين الاقتصادي كأحد مداخل تمكين المرأة المعاقة

بعدما حاولنا من خلال العناصر السابقة التعريف بماهية تمكين المرأة ، واهم المداخل والطرق التي تساعد على تحقيقه، وأهم الأشكال التي يتخذها، كل ذلك كان تمهيدا من أجل التعرف على أحد أهم مداخل تمكين المرأة، وهو تحقيق مشاركتها الاقتصادية، لأن نكران دور المرأة الاقتصادي ومدى المساهمة التنموية التي يمكن أن يحدثها، يعني تجميد لنصف مولد طاقة المجتمعات وحرمانه منها. ومن أجل التفصيل في أهميته وتبرير تزايد الاهتمام به، خصصنا هذا المحور لتناول ذلك، وفقا للترتيب التالي:

أولاً : ماهية التمكين الاقتصادي للمرأة:

نظرا للأهمية البالغة الذي يحققها التمكين الاقتصادي للمرأة، ونظراً لإدراك مختلف الدول والاقتصاديات لذلك، أدى ذلك لإدراج مؤشرات التمكين الاقتصادي للمرأة لترتيب الدول في تصنيفات تقارير التنمية البشرية.

وإذا أردنا تعريف التمكين الاقتصادي للمرأة فنجد أنه يعني: انتشالها من العمل متدني الأجر ومنحها فرص عمل أحسن.

أما Eyben وآخرون، فأعطوا تعريف مشترك للتمكين الاقتصادي لفئة النساء والرجال على حد سواء، وذلك "بمدى امتلاكهم للوسائل التي تساعدهم على المشاركة في عملية النمو، والمساهمة والاستفادة منه بطريقة تضمن لهم الاعتراف بمدى قيمة مساهمتهم ومع احترام كرامتهم، كما يشمل التمكين أيضا التفاوض بشكل عادل على تقسيم وتوزيع فوائد النمو .autres & Eyben.R):٢٠٠٨,١١).

كما يعرف التمكين الاقتصادي للمرأة بأنه يشمل توفير الفرص الاقتصادية (مثل توسيع فرص الاستخدام والتوظيف الذاتي والريادية، تشجيع العمل اللائق والمنتج، تحسين فرص الوصول للتمويل)، الوضع القانوني والحقوقي (على سبيل المثال تحسين حقوق المرأة في الملكية، الميراث، ملكية وحرية التصرف بالأرض)، التعبير، الدمج والمشاركة في عملية صنع القرارات الاقتصادية (تطوير آليات تعزيز مشاركة المرأة في هيئات صنع القرار)

ثانياً : أهمية التمكين الاقتصادي للمرأة:

Doi: 10.21608/jasht.2020.118452

تعتبر مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية ومضاعفة دورها في هذا المجال ضروري لتقوية حقوقها ويسمح لها ذلك بالتحكم في حياتها والتأثير على المجتمع، فهي جزء مكمل لبناء مجتمعات تمتاز بالمساواة والعدالة
الاجتماعية. كما أن التمكين الاقتصادي للنساء ضروري لتحقيق التنمية المستدامة والتقليص من معدلات الفقر .
إن تمكين المرأة لكي تسهم إسهامًا كاملاً في الحياة الاقتصادية عبر كافة القطاعات، وعلى جميع مستويات النشاط الاقتصادي، هو شأن حيوي من أجل:
*- بناء اقتصاديات قوية.
*- إقامة مجتمعات أكثر استقرارًا وعدلاً.
*- تحقيق ما اتفق عليه المجتمع الدولي من أهداف معنية بالتنمية، والاستدامة، وحقوق الإنسان.
*- الارتقاء بمستوى جودة حياة المرأة، والرجل، والأسر، والمجتمعات.
*- الدفع بعجلة الأنشطة التي تقوم بها قطاعات الأعمال، والحث على بلوغ أهدافها .
وذلك لأن عملية التمكين تكفل: (ريادة للاستشارات والتدريب :٢٠١٠، ٢٢)
*- المشاركة الفاعلة للنساء في قوة العمل والنشاط الاقتصادي التي لا تتيح فقط النمو الاقتصادي وزيادة الدخل القومي وتخفف من حدة الفقر، بل إنها أيضاً ستعزز مكانة المرأة الاجتماعية وتتيح مشاركتها الفاعلة في كافة ميادين الحياة.
*- الإدراك بأن التفاوت في النوع الاجتماعي والحاجة إلى تمكين النساء يمثل عاملاً مهما، وبالتالي أصبحت الحاجة واضحة لتشجيع وتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة على نطاق دولي كمحرك للنمو والمساواة في النوع الاجتماعي.
كما يعمل تمكين المرأة على إحداث تعديل في القوانين والسياسات والآليات والإجراءات التي يمكن من خلالها دعم قدرات النساء وتغيير المفاهيم والقيم بحيث تتم مشاركة النساء الكاملة في البناء الرئيسي للتنمية وتحقيق المساواة وإزالة جميع أشكال التمييز. (الحماقي:٢٠١٢، ٦٧)
حيث يُعتبر زيادة أرباح المرأة وزيادة قدرتها على التفاوض مُساعد بشكل أكبر على نسبة تمدرس أطفالها والصحة وتغذية الأطفال، ما يعتبر مصدر نمو اقتصادي على المدى الطويل.
ثالثاً : أهداف التمكين الاقتصادي للمرأة:
من خلال ما سبق نستخلص أن عملية التمكين الاقتصادي تسعى لتحقيق العديد من الأهداف نذكر منها:
١- تعزيز قدرة وصول النساء إلى الموارد والفرص الاقتصادية للحد من اختلاف آثار الفقر وفقا لاختلاف نوع الجنس.

٢- تعزيز تأثير النساء على عملية وضع السياسات واتخاذ القرارات الاقتصادية وتعزيز قدرات القيادة لدى النساء في مجال التنمية المحلية الاقتصادية .
٣- ضمان العدالة والمساواة بين الجنسين والحماية الاجتماعية للنساء في الميدان الاقتصادي.
٤- مراعاة البعد الاجتماعي في الموازنات العامة .
٥- تعزيز تنمية المؤسسات الخاصة بالنساء)بما في ذلك قدرة الوصول إلى التدريب على المهارات والتدريب المهني والإداري وتقنيات الإنتاج والزراعة المستدامة(.
٦- تعزيز خيارات سبل الرزق وجعلها أكثر أماناً للنساء في الاقتصاديات الرسمية وغير الرسمية)مع التركيز على المشتغلات بالأعمال الحرة، وخاصة من يتعذر وصولهن إلى الخدمات المالية وغيرها من العوائق التي تمنع انضمامهن إلى الاقتصاد الرسمي(.
رابعاً : مؤشرات التمكين الاقتصادي للمرأة :
هناك عدة مؤشرات يقاس من خلالها مدى تحقيق التمكين الاقتصادي، نذكرها فيما يلي : (ريادة للاستشارات والتدريب :٢٠١٠، ٢٩-٥٤)
المؤشر الأول: الموارد المالية:
- تكون النساء أكثر تمكناً إذا توفر لهن وصول كاف للموارد المالية، مثل المنح والقروض، التي تدعم مشاركتهن الاقتصادية والنمو الاقتصادي لديهن.
- الوصول إلى التمويل: الافتقار إلى الأصول نتيجة للنظرة التقليدية السائدة في بعض العائلات وكيفية توزيع الإرث والممارسات الأخرى.
- البيئة التنظيمية والقانونية: وهنا الحديث عن مدى تكييف القوانين)قانون الاستثمار، قانون الضرائب، ...(مع المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم .
- المواقف الثقافية : وهنا يتعلق الأمر بعدم تقبل المرأة في عالم الأعمال والتشكيك في أهليتها، والنظر لدخلها على أنه ثانوي، لأن الرجل هو مصدر الرزق الأساسي للمجتمع.
وأحياناً وجود تمييز يمارس من طرف البنوك على النساء من خلال عدم امتلاكهم للضمانات الكافية لمنحهم القروض.
المؤشر الثاني: التعليم
وهو يخص معدلات الالتحاق والتخرج من مختلف المراحل التعليمية، وأيضا المعوقات التي تحول دون ذلك.
المؤشر الثالث: التعليم المستمر والتكوين:
وهنا يهدف هذا المؤشر إلى تقييم مدى استغلال النساء للدورات التكوينية وجهود بناء القدرات من أجل تطوير أفضل لمهاراتهن ومؤهلاتهن، كما يوضح أيضاً معوقات الحصول على التكوين المستمر مثل ارتفاع رسوم التسجيل.
المؤشر الرابع : الملكية)الأصول(

Doi: 10.21608/jasht.2020.118452

يراد من خلال هذا المؤشر قياس مستوى ملكية المرأة وحرية وصولها إلى الأصول المادية، بما فيها السيارات والمنازل، حيث تعتبر الملكية مفهوماً أساسياً للتمكين الاقتصادي للمرأة، حيث تخول النساء لحيازة والتحكم في الأصول، إذا عادة ما تشكل رأس مال مهم للدخل والاستثمار، ويمكن الافتراض أنه كلما ازداد منح النساء حرية الوصول إلى فرص الحصول على الملكية، من خلال بيئة ممكنة من قانون جزائي وقانون إرث، وكذلك كلما ازدادت قدراتهن على التحكم بداخلهن بشكل مستقل عن العائلة والزوج، كلما زادت احتمالية امتلاك المرأة لأصول مادية مستقلة عن العائلة والزوج، الأمر الذي يزيد احتمالية انخراط النساء في نشاط اقتصادي إن رغبن بذلك.

المؤشر الخامس : العمل

وهو مؤشر مرتبط مباشرة بالتمكين الاقتصادي للمرأة من خلال تحديد فرص حصولها على العمل، وإمكانية متساوية للوصول غلى فرص العمل والمساواة في الأجور مع الرجال، ووجود بيئة مساعدة للنساء إلى جانب قوانين
العمل.

المؤشر السادس: صنع القرار والقيادة:

وهنا يقيس هذا المؤشر قوة صنع القرار التي تمتلكها المرأة فيما يتعلق بدخلها، عائلتها ومجتمعها، ويجب ألا ينضر إلى هذا المؤشر فيما يخص القيم التقليدية فقط، بل أيضا بالتعليم ومجموعات القوانين السارية التي تشجع أو تثبط المشاركة الفاعلة، وخصوصا على المستوى المجتمعي/السياسي.

المؤشر السابع: الجوانب الشخصية والذاتية)تقدير الذات) :

هنا يتعلق بالمرأة في حد ذاتها ونظرتها لنفسها، مثل الثقة في النفس وإرادة الإنجاز، حيث إذا كانت غالبا مع تعتمد على العائلة أو الزوج سيؤثر ذلك حتما على استقلالية قراراتها.

المؤشر الثامن: الوضع القانوني والحقوق:

تشكل البيئة القانونية عاملا أساسيا لتمكين المرأة اقتصاديا في كافة أنحاء العالم، إذ بدون وجود بُنيات وقوانين ملائمة تشجع وتمكن المرأة من النمو اجتماعيا واقتصاديا، فإن الفرص التي ستتاح للمرأة لن تكون إلا محدودة، وتتأثر معظم المؤشرات الأخرى بما فيها التعليم، التوظيف وصنع القرار)على مستوى المجتمع والعائلة(، القيادة وحرية التنقل بوجود أو غياب قوانين قوية وداعمة للمرأة، وبالتحديد قوانين العقوبات والأحوال الشخصية والعمل.

المؤشر التاسع: حرية الحركة والتنقل:

حيث تعتبر حرية تنقل المرأة عاملا حاسما للتمكين الاقتصادي لها، كونها ترتبط مباشرة بمقدرتهن على تحصيل درجات علمية، ودخول سوق العمل والاستفادة من فرص عمل في أماكن أخرى .

المؤشر العاشر: استخدام الوقت:

وهنا الحديث عن كيفية قيام المرأة بالتوفيق بين واجباتها ومهماتها ومسؤولياتها التقليدية كابنة وزوجة مع أدوار أكثر حداثة مثل دورها كطالبة وموظفة أو حتى قيادية.

المحور الثالث : التمكين الاجتماعي كأحد مداخل تمكين المرأة المعاقة في سياسات الرعاية الاجتماعية :

يعد كلاً من التمكين السياسي والاقتصادي، مسارين لتحقيق التمكين الاجتماعي، وذلك انطلاقاً من الفكر النسوي الراديكالي الذي يمثل الفلسفة الحاكمة للاتفاقيات الدولية الخاصة بالمرأة والطفل.(محمد:٢٠١٢، ٣)

ويقصد بالتمكين الاجتماعي إكساب المرأة مختلف المعارف والاتجاهات و القيم و المهارات التي تؤهلها للمشاركة الإيجابية الفعالة في مختلف أنشطة وفعاليات الحياة الإنسانية إلي أقصي حد تؤهله لها إمكانياتها وقدراتها إضافة إلي تغيير ثقافة المجتمع نحو المرأة وحقوقها من ثقافة التهميش إلي ثقافة التمكين .

وإن من أبرز ملامح مفهوم تمكين المرأة يتمثل في أنه عملية إتاحة الفرصة للمرأة للحصول على حقوقها الشرعية في المجتمع وتعزيز القوة الشخصية والاجتماعية للنساء لتحسين حياتهن ، وأن من أهم مجالات تمكين المرأة هو التمكين التعليمي الذي يركز على زيادة مشاركة المرأة في النظام التعليمي والاستفادة من برامج تنمية الموارد البشرية ، والتمكين الاقتصادي الذي يركز على التوسع في مجالات العمل للمرأة لتحقيق استقلاليتها وحصولها على دخل كاف لتلبية احتياجاتها.

وأن من أهم احتياجات تمكين المرأة اجتماعياً: الاحتياجات التأهيلية (تعليم وتدريب) والاحتياجات الاجتماعية ، وأن من أهم مستويات تمكين المرأة : مستوى المشاركة الذي يعتمد على تحقيق المشاركة الإيجابية للمرأة في عملية صنع اتخاذ القرار، ومستوى الإمكانية الذي يعتمد على رفع قدرة المرأة في التحليل الموضوعي والنقد الواعي لأنظمة التمييز بين الرجل والمرأة.

ونعني بالتمكين الاجتماعي توفير الأمن الانساني والحماية الاجتماعية للمرأة ، ويتحقق ذلك من خلال خمسة مجالات رئيسة، هي:

- المرأة والتعليم :

والهدف الرئيس هنا إعداد امرأة متعلمة ذات كفاءة ومهارات تخصصية وقادرة على مواصلة التعلم المستمر إلى أقصى حد تسمح به ميولها ّ وقدراتها ورغباتها في جميع مراحلها العمرية، لتحقيق النمو المهني المستدام للمشاركة الفعالة في بناء المجتمع وتحقيق التنمية المستدامة ، ويتم ذلك من خلال :

- توفير نظام تربوي متطور بالنسبة لجميع مراحل التعليم لما قبل الابتدائي والابتدائي والاعدادي والثانوي وبنوعية عالية محفزة وجاذبة للتعلم للمرأة في جميع مراحلها العمرية.

Doi: 10.21608/jasht.2020.118452

- التأكيد على كون الإناث ملتحقات ببرامج التعليم العالي بكافة تخصصاته خاصة التي تتضح فيها فجوة النوع الاجتماعي بنسب متزايدة.
- العمل على أن يكون كلاً من التعليم والتدريب المهني متنوع ومتوفر بفرص متكافئة بين الجنسين وفقاً لمتطلبات سوق العمل.
- المرأة والصحة:

تعتبر الرعاية الصحية حق لكل مواطن ومواطنة، ومن أهم المتطلبات لتحسين حياة المواطن ليصبح قادراً على العمل والإنتاج، ومما لا شك فيه أن جمهورية مصر العربية قد حققت إنجازات ملموسة في مجال الرعاية الصحية، وتعتبر مؤشرات الرعاية الصحية المؤشرات الأفضل في المنطقة وتنسجم مع النسب العالمية.

واتجهت الحكومات إلى الاهتمام بالصحة الإنجابية للمرأة في إطار السياسة السكانية، والاهتمام بتنظيم الأسرة بزيادة عدد الوحدات والمراكز الصحية، وخدمات تنظيم الأسرة وتحسين مستوى الرعاية الصحية الموجهة لرعاية الأمومة والطفولة.

وقد أولت الحكومة اهتماماً خاصا بصحة المرأة والطفل من خلال عدد من المشاريع والبرامج الوطنية، وكل ذلك وغيرها من الجهود العديدة أدت إلى انخفاض معدلات الوفاه، وارتفاع العمر المتوقع لكلا الجنسين.

إلا أن الحاجة ملحة للتركيز على المشاكل التي تواجه أنشطة الرعاية الصحية للنساء، ومن أبرزها: ارتفاع الأمراض المترتبة على الحمل ووفيات الأجنة وتزايد نسب الإصابة بسرطان الثدي، وتذبذب معدلات الخصوبة عن المخطط والحمل المتقارب، لتضيف إلى احتمالات تدني الأوضاع الصحية للنساء، مما يستدعي وضع سياسات صحية تهدف إلى الحد من هذه المشاكل بما يمكن النساء من القيام بأدوارهن في المجتمع على قدم المساواة مع الرجال .

ومن الجدير بالذكر بأن مجال الصحة في الاستراتيجية الوطنية للمرأة يعمل بالتوازي مع الفرصة السكانية للعمل على استثمارها بالشكل الأمثل إذ تسعى الفرصة السكانية إلى تخفيض معدل الإنجاب الكلي للوصول في عام ٢٠٣٠ إلى تحقيق الفرصة السكانية والتي تعني ارتفاع عدد المعيلين على عدد المعالين.

ويتحدد الهدف العام هنا في ضرورة تمتع المرأة المصرية بالرعاية الصحية في جميع مراحلها العمرية، بكفاءة وجودة عالية؛ وفق المعايير العالمية؛ وبمختلف أشكالها الوقائية والعلاجية والتأهيلية، والارتقاء بالبرامج والخدمات الصحية المقدمة؛ وضمان سهولة الوصول إليها وتجويد نوعيتها.

ويتحقق ذلك من خلال عدد من الأهداف الفرعية هي :

- توفير خدمات الرعاية الصحية الأولية للمرأة في جميع مراحلها العمرية.

- أن تكون برامج الصحة الإنجابية فعالة ومستمرة كماً ونوعاً بما ينعكس في خفض معدل الخصوبة/ الإنجاب الكلي.
- السياسات الوطنية مطورة لاستثمار الفرصة السكانية وترجمتها إلى خطط وبرامج عمل واضحة.
- العنف ضد المرأة :

على الرغم من زيادة الوعي بالعنف ضد المرأة ومسبباته وآثاره على المجتمع الذي انعكس بارتفاع نسبة الإفصاح من ناحية؛ والاهتمام على المستوى الرسمي والأهلي من ناحية أخرى أدى الى تطوير مؤسسات لمواجهة هذه الآفة الاجتماعية، وإنشاء مراكز خاصة للتصدي لها ومعالجة آثارها، فمن هذه المؤسسات ما يعمل على تلقي الشكاوى والتخفيف من آثارها مثل ادارة حماية الأسرة أو تنسيق العمل بين الجهات المختصة مثل شبكة مناهضة العنف ضد المرأة ، بالإضافة الى تطوير تشريعات مساندة للمرأة تشكل وسيلة ردع وحماية ووقاية من العنف والاعتداء خاصة ما يقع في باب الإتجار بالأشخاص الذين غالبيتهم من النساء؛ أو ما يقع في نطاق الأسرة.

وما زالت الحاجة ملحة لتكاثف الجهود لتوفير الإحصاءات الشفافة، ودعم وصول المرأة إلى العدالة والتنسيق مع منظمات المجتمع المدني المعنية بتقديم البرامج والخدمات للنساء المعنفات؛ أو بتأمين الرعاية النفسية والاجتماعية والمأوى للطفل/ة المعنف/ة ، والتعريف ببرامجها وخدماتها وفعالياتها ومبادراتها، والتطبيق على أرض الواقع للاستراتيجيات والسياسات والتشريعات الوطنية؛ خاصة قانون الأحداث ليضمن الحماية والرعاية المناسبة والمحاكمة العادلة للأحداث، إضافة إلى تطوير وتفعيل قانون الحماية من العنف الأسري، وإصدار »قانون حقوق الطفل« والعمل على تغيير الاتجاهات الاجتماعية التي تبرر العنف وتتغاضى عنه.

مع العلم أن غالبية البرامج والخدمات والنشاطات الموجهة لمناهضة العنف ضد المرأة ما زالت مرتبطة بالتمويل والمنح الخارجية مما يثير قضية استدامة هذه البرامج والخدمات.

ويتحدد الهدف العام هنا في: الوصول إلى امرأة متمتعة بالحماية من العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي، آمنة ومستقرة في الأسرة والعمل والمجتمع، بمساهمة فاعلة من القطاعات المعنية كافة، باعتبار مناهضة العنف ضد المرأة مسؤولية وطنية تشاركية.

ويتحقق ذلك من خلال عدد من الأهداف الفرعية هي :

- طفل/ة متمتع/ة بالحماية النفسية والاجتماعية والتشريعية من الإساءة في الأسرة والمدرسة والمجتمع. –
- امرأة متمتعة بالحماية النفسية والاجتماعية والتشريعية من العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي في الأسرة والعمل والمجتمع؛ في جميع مراحلها العمرية.

Doi: 10.21608/jasht.2020.118452

- نهج الإدارات والمنظمات والشبكات المعنية بمناهضة العنف ضد المرأة؛ قائم على حقوق الإنسان وفق المنحى التشاركي باعتبار ذلك »مسؤولية وطنية تشاركية«.
- المرأة والبيئة والتغير المناخي :

تصاعد الاهتمام العالمي بقضايا البيئة والتغير المناخي خلال العقدين الأخيرين، وتنامت المطالب الوطنية والدولية بضرورة التصدي بفعالية لمشكلات البيئة في ظل الحروب والنزاعات التي تشهدها المنطقة وألقت بأثارها السلبية على الفرد والأسرة، وأدت الى التراجع التدريجي في الثروات الطبيعية المتجددة وغير المتجددة.

وإذ يعتبر التلوث البيئي أحد أهم مصادر الخطورة على صحة الإنسان والكائنات الحية بشكل عام، ركزت السياسات الوطنية المصرية جهودها لتنمية هذا المجال خلال السنوات الماضية بإقرار قانون حماية البيئة وإصدار مجموعة من الأنظمة البيئية بموجب هذا القانون .

وقد راعت هذه السياسات المختلفة المرأة المصرية في خططها، فقد تضمنت الخطة التنفيذية لاستراتيجية وزارة البيئة ُبعداً لدمج قطاع المرأة في نشاطات ومشاريع وزارة البيئة؛ مراعية للدور الكبير الذي تمارسه المرأة فيما يتعلق بالاستخدام الكفء للموارد الطبيعية واستدامتها، والذي عكسته قصص نجاح نسوية في مجال الإدارة المستدامة للموارد.

كما ظهرت مشاركة المرأة المصرية في هذا المجال بارتفاع أعداد الملتحقات ببرامج التعليم العالي في التخصصات البيئية، والمشاركة في البرامج التوعوية. وإذ تتجلى التحديات التي تواجه المرأة في هذا المجال بتأثرها المباشر بالتلوث البيئي بمختلف أنواعه وأثر استخدامها للمواد الكيماوية المختلفة، وانخفاض نسبة النساء في مواقع صنع القرار المتصلة بالبيئة والتغير المناخي، بالإضافة إلى عدم وجود رصد مباشر لأثر البيئة والتغير المناخي على الأسرة والمرأة بشكل خاص، وافتقار الإحصائيات في هذا المجال للتصنيف حسب النوع الاجتماعي، و تزايد الاستخدام الجائر للموارد البيئية، وارتفاع نسب تلوث المياه والتربة والهواء نتيجة لقلة الوعي العام للأمور المتعلقة بالبيئة وكيفية الحفاظ عليها ، ومن هنا تأتي أهمية العمل على تمكين المرأة في هذا المجال وتعزيز دورها.

ويتحدد الهدف العام هنا في: ايجاد امرأة فاعلة ومتمكنة من المحافظة على البيئة وتنمية مواردها.

ويتحقق ذلك من خلال عدد من الأهداف الفرعية هي :

- العمل على جعل معارف ومهارات المرأة الشابة في المدرسة والجامعة متنامية للحفاظ على سلامة البيئة.
- أن تصبح المرأة مشاركة بشكل فاعل ومتنامي في مختلف حقول إدارة وحماية قطاع البيئة.

- أن تكون السياسات والاستراتيجيات والقرارات الوطنية المتصلة بالتغير المناخي حساسة لاحتياجات المرأة.
- المرأة ذات الاحتياجات الأساسية والتحديات الخاصة :

تتنامى احتياجات الأفراد بتنامي الأمن الإنساني، وتظهر الحاجات الأساسية للأفراد بتوفير الأمن الغذائي والمأوى والسكن الكريم والرعاية الصحية وخاصة في حالات الإعاقة والشيخوخة لضمان الاستقرار والمستقبل الآمن.

وعلى الرغم من تزايد أهمية توفير المأوى المناسب والصحي، إلا أن فرص النساء خاصة ربات الأسر ما زالت قليلة نتيجة المفاهيم والاتجاهات الاجتماعية التي تحول دون امتلاكها الموارد التي تمكنها من الحصول على حقوقها بالملكية والمصادر الإنتاجية والسكن المناسب والأمن الغذائي، لذا لا بد من تطوير التشريعات والسياسات والإجراءات والظروف التي تسهم في حصول المرأة الفقيرة والمعيلة لأسرة على هذه الحقوق.

كما تحتاج فئة النساء ذوات الإعاقة لسياسات خاصة تعمل على مراعاة احتياجاتهن وتحسين ظروفهن المعيشية ومساعدتهن على الاندماج في المجتمع والمشاركة في التنمية حسب قدراتهن وإمكاناتهن .

هذا وتعتبر مرحلة الشيخوخة من المراحل العمرية التي لها أهميتها وخصوصيتها في حياة الإنسان والنساء بشكلً خاص، نظرا لما تمر به من تغيرات بيولوجية ونفسية واجتماعية ومهنية مما يستلزم تطوير استراتيجيات وبرامج تلبي احتياجاتهن وتكفل حقوقهن وتمكنهن من المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة في مجتمعاتهن ما أمكنهن ذلك. حيث أدى تحسن الأوضاع الصحية في المجتمع إلى ارتفاع العمر المتوقع عند الولادة؛ وانخفاض نسب وفيات الأمهات، وارتفاع نسبة المرأة المسنة إلى مجموع النساء، مما يعزز الحاجة الى ضرورة الاهتمام بالاحتياجات المختلفة لهذه الفئة.

ويتحدد الهدف العام هنا في: مؤسسات وطنية متمكنة من تلبية الحقوق الإنسانية للمرأة وخاصة المرأة كبيرة السن والفقيرة خاصة ربات الأسر منهن(والمرأة المعاقة)

ويتحقق ذلك من خلال عدد من الأهداف الفرعية هي :

- وضع سياسات وطنية خاصة بالسكن تكون حساسة ومراعية وداعمة لاحتياجات المرأة كبيرة السن والفقيرة والمعاقة .
- أن يتم اعداد وتأهيل نساء من فئات كبيرات السن والفقيرات والمعاقات يكن قادرات ومتمكنات من الحصول على حقوقهن وعلى الغذاء الآمن والمناسب والصحي الذي يلبي احتياجات الجسم الكاملة في كل الأوقات .

المحور الرابع : الأساليب والسياسات الداعمة لتمكين المرأة المعاقة اقتصادياً واجتماعياً

من خلال العرض السابق نستطيع أن نستنتج أن تمكين المرأة ينبع من مصدرين *أولهما* داخلي متعلق بالمرأة في حد ذاتها ومدى اقتناعها بأهمية دورها، *والثاني* بمدى دعم المجتمع

Doi: 10.21608/jasht.2020.118452

لعملية تمكينها، وإذا فصلنا دور المشرع نقول أن *المصدر الثالث* يكون من خلال تهيئة أرضية تشريعية وقانونية لدعم وحماية دورها.

.١ على المستوى الجزئي - المرأة ذاتها :

و في هذا الإطار ، نرى أن التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة يمكن تحقيقه من خلال ثلاثة خطوات رئيسة هي:

●بناء الوعي لدى المرأة:

والذي يُعد عملية أساسية وخطوة جوهرية تستهدف إحداث تغيير جذري للمفاهيم الخاطئة عند المرأة حول نفسها وحقوقها والأدوار التي يمكنها ممارستها، والقدرات التي تملكها وربما تدفعها للتفوق والتميز على غيرها من الرجال. حيث عادة ما تحكم ظروف المجتمع الذي نشأت فيه المرأة على نوع شخصيتها إما بالإيجاب أو بالسلب، حيث تشهد المجتمعات النامية أحيانا تأثير سلبي على شخصية المرأة حيث نجدها مهزومة نفسيا مما ينعكس على تقديرها لذاتها وإمكانياتها وقدراتها، فتكون بذلك منزوية منعزلة مكتفية فقط بواجباتها ووظائفها التقليدية التي يفرضها عليها المجتمع، من هنا فإن إخراج المرأة من هذه الحالة النفسية والمزاجية المدمرة يأتي في مقدمة أولويات تمكينها سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، وهو دور تتعدد الجهات التي يمكن أن تسهم في القيام به، إلا أن الدور الأساسي يناط بالمرأة ذاتها التي تكشف كوامن القوة في شخصيها، ومكنون القدرات التي تمتلكها.

●التأهيل والتدريب وبناء القدرات:

وهي خطوات تتبع مرحلة وعي المرأة بقدراتها وإمكانياتها، فلا شك أن هذه القدرات والإمكانيات تحتاج إلى صقل وإعادة هيكلة وتأهيل، ويأتي ذلك من خلال برامج تكوينية منظمة تعدها مؤسسات المجتمع المختلفة، وعلى المرأة اقتناص فرص الافادة من تلك البرامج والإقبال عليها بوعي، حتى تستطيع أن تكون مؤهلة لاقتحام ميادين العمل.

ج- بناء القاعدة المعرفية:

مما لاشك فيه أن الوقت الراهن أصبح يعزز فرص وصول المرأة إلى المعرفة بصورة أسرع وأسهل بالمقارنة مع الحقب التاريخية الماضية، وذلك اعتماداً على تكنولوجيا الإعلام والاتصال)الانترنت(التي أتاحت مجالًا أوسع للوصول لمصادر المعلومات والنهل من المعارف، في كل زمان ومكان بأقل التكاليف، مما يعتبر حافزا للمرأة بضرورة استغلالها لهذه الفرص لدعم مستواها وتحسينه.

وإذا اتبعت المرأة هذه الخطوات فإنها تستطيع اختزال الكثير من المراحل في عملية تمكينها، إلا أنه لا يمكن إغفال الدور الفاعل الذي يلعبه المجتمع والمؤسسات الرسمية لصقل هذا الدور وذلك من خلال:

- التوعية السياسية للمرأة من خلال حقها في التوسع والإدلاء بصوتها .

- تحسين المستوى الاقتصادي للمرأة من خلال رفع الكفاءة المهنية وإتاحة فرص الإقراض، وتأهيل النساء لشغل
الأعمال المتميزة مهنياً واجتماعياً .
- توفير فرص الحصول على المشروعات الصغيرة أمام المرأة، خاصة في الريف والمجتمعات البدوية لتحسين دخلها .
- توفير الخدمات الصحية للنساء في المجتمعات والمناطق الفقيرة بتكلفة مناسبة وفي متناولهن .
- توفير البيئة القانونية والتشريعية التي تضمن الحفاظ على حقوق المرأة، ووجود الآليات الكفيلة بحماية تلك الحقوق
والدفاع عنها .
- تقدير الظروف الخاصة لعمل المرأة واقترانه بواجباتها المنزلية التقليدية، وذلك من خلال توفير مؤسسات مهيأة لرعاية المرأة العاملة وأطفالها.
٢- على المستوى الكلي :
حيث حددت الأمم المتحدة ثلاثة أبعاد لتحقيق التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة، وهي:
- الفرص الاقتصادية:
والتي يمكن تشجيعها من خلال نشاطات تسعى لـــ :
- زيادة تشغيل النساء من خلال زيادة فرص حصولها على الوظائف المناسبة في القطاع الرسمي وضمان العدالة في الأجور.
- ترقية ريادة الأعمال النسائية من خلال تحسين مناخ الأعمال، وتوفير التكوين المناسب في إدارة الأعمال،...الخ .
- تشجيع ظهور نظام مالي يستند على بنوك ومؤسسات مالية للقروض المصغرة تمنح النساء قروض حسب احتياجاتهن.
ب- تحسين الوضع القانوني وحقوق المرأة:
خاصة فيما يخص الحصول على الملكية والحق في الميراث، ويتحقق ذلك من خلال:
- تطوير أطر قانونية واضحة لحماية حقوق المرأة في الميراث وتملك الأراضي والموارد المرتبطة بها .
- تطوير أطر تشريعية تشجع المساواة الاقتصادية بين الزوجين.
- المساواة في تقاسم الأملاك بين الزوجين وتربية الأطفال ، وهنا يبقى الدين الإسلامي صريح في هذا الجانب، ولا يمكن مناقشته أو السعي لتحقيقه في الدول التي تدين بالدين الإسلامي.
ج- مشاركة المرأة في عملية صنع القرار الاقتصادي والاجتماعي :

Doi: 10.21608/jasht.2020.118452

ويتحقق ذلك من خلال:
- إنشاء آليات لتشجيع وجود المرأة في مراكز صنع القرار من خلال ترقيتها للمناصب العليا لصنع القرار في القطاع العام أو من خلال إعداد برامج تساعد على تكوين شبكات وجمعيات الأعمال، أو من خلال ترقية مكانة المرأة في التنظيمات النقابية .
- زيادة الحصة التمثيلية للمرأة في مقاعد البرلمان والحكومة مما يساعد أكثر على إبراز صوت المرأة في دعم النمو
الاقتصادي والاجتماعي.
د- عدم اقتصار دور المرأة على بناء الأسرة :
لا يقتصر دور المرأة على بناء الأسرة وإنما يتعدى ذلك ليشمل كل وجود الأمة وكل جوانب الهموم فيها السياسية والاجتماعية والاقتصادية وأن دورها أكبر من أن تختزله في بناء الأسرة فقط مع أن بناء الأسرة يعدّ لبنة وأساساً مهماً في البناء الاجتماعي وتأسيساً للماهية التي عليها ستكون ملامح المستقبل.
هـ- إزالة المعوقات الاجتماعية :
عندما يؤمن المجتمع الذي تنتمي إليه المرأة بأهميتها كإنسان له حقوق وواجبات، وأن ما يعوق تقدمها وتطورها سوف يعوق مجتمعاً بأكمله، عندها فقط سوف يستوعب أهمية تعليم المرأة ودورها في حركة التنمية الاجتماعية للمجتمع ككل، وبأنها جزء لا يتجزأ من كيان المجتمع وأهمية مشاركتها في كافة الميادين ، لذلك يجب دعمها وتعزيزها لأن ذلك يعدّ ركيزة أساسية لأي حركة تطور وإصلاح يطمح لها أي مجتمع وهو بدوره يقوي مفهوم التمكين النفسي والاجتماعي للمرأة في المجتمع.
#- الأساليب المساعدة على تحقيق التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة:
(١) استهداف الفئة الأكثر فقراً ونساء القرى المتخلفة:
غالباً ما يظهر الواقع أن المنظمات التي تسعى لمساعدة النساء وتمكينهن اقتصادياً، يواجهون صعوبات في التحكم في مختلف الجوانب لدعم التمكين الاقتصادي للنساء، لذلك يفضلون إيجاد حلول دائمة لتحقيق ذلك وليس فقط حلول عابرة، مثال ذلك إرساء آليات للقرض المصغر أو مساعدة النساء رائدات الأعمال لزيادة عرض فرص العمل للآخرين. أو من خلال استهداف الفئات المهمشة من المجتمع مثال ذلك من بين النساء الفقراء يجب استهداف الفلاحات اللاتي لا يملكن أراضي، أو المنتجات الزراعيات الصغيرات)حجم الاستثمارات صغير(،
أو التاجرات أو العاملات في المصانع والعاملات بالمنازل.
فمساعدة النساء الأكثر فقراً يساعد على مواجهة عدة صعوبات منها:(الشريف:٢٠١٠، ١٢٠)
*- نسبة الأمية كبيرة في هذه الفئة .

*- ضعف إمكانية حصولهم على الموارد والتحكم فيها .
*- قلة فرصهم للالتحاق بالجمعيات والمنظمات المساعدة .
*- هم أكثر عرضة للاستغلال والعنف الجسدي على مستوى القرى أو حتى المنازل.
(٢) تقديم القروض للنساء)التمويل المصغر(:
عادة ما يعتبر التمويل المصغر أحد وسائل وأدوات التمكين، حيث يساعد على الحصول على فرص أكثر لنمو الأعمال والحصول على رأس مال يساعد على إطلاق الأنشطة الاستثمارية، كما يساعد الفقراء على تمدرس أطفالهم، لكن في المقابل يمكن أن يكون له آثار سلبية من خلال تفاقم المديونية على الأفراد في حال سوء تسيير تلك الأموال.
ولكي نتأكد من نجاعة التمويل وفاعليته، فيجب أن يكون ضمن منظور كلي، بمعنى أن يرافق بجهود تسعى لتحسين مستوى تكوين المرأة ووعيها بحقوقها وبالتالي ضمان تسييرها الجيد للأموال الممنوحة أو المقترضة.
وإذا أردنا تطوير المؤسسات النسوية يجب تمكينهن من جميع الخدمات المالية)مختلف التمويلات(وليس فقط التمويل المصغر.
(٣) تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة حسب مقاربة شاملة:
تؤثر العوامل الاجتماعية والسياسية على المساهمة الاقتصادية للمرأة وذلك من خلال: الحصول على خدمات التخطيط الأسري والخدمات الصحية ، تغطية الضمان الاجتماعي ، إمكانية تكملة البنات لدراستهن إلى المستويات العليا، تحسن نسب التعليم عند النساء ، زيادة تأثير النساء في الهياكل الحكومية وسلطات اتخاذ القرار السياسي.
(٤) الثقافة والعادات والتقاليد :
مما لا شك فيه أن كل مجتمع تحكمه عادات وتقاليد وتاريخ خاص به، ولا شك أن النساء يتأثرن بشكل أكبر بالثقافة السائدة ؛ لذلك فإن التمكين يكون أولاً من خلال تحسين الممارسات الاجتماعية وتغيير الأفكار غيرالمشجعة لمشاركة المرأة وضرورة إبراز دورها الاجتماعي والاقتصادي.
(٥) الصحة:
لاشك أن الاهتمام بصحة المرأة وتحسينها يؤثر بشكل مباشر على مشاركتها الاقتصادية والاجتماعية، فالتوعية الصحية للمرأة والخدمات المقدمة لها ومحاربة الزواج المبكر من شأنه زيادة حظوظ المرأة في تكملة دراستها والوصول إلى مستويات تعليمية عليا وبالتالي محاربة الفقر. كما أنها تستطيع الاستفادة بشكل أكبر من الخدمات الصحية إذا تم تخفيض تكاليف الحصول على تلك الخدمات، وتوفير وسائل النقل مع تعاون المسؤولين عن تقديم تلك الخدمات.
(٦) ممارسة المرأة لجميع صلاحياتها داخل أسرتها وخارج البيئة المحيطة بها :
وذلك من خلال :

Doi: 10.21608/jasht.2020.118452

- حصول المرأة على الحرية الكاملة في ممارسة حقوقها.
- تعزيز استقلالية المرأة

(٧) الآليات التشريعية المنظمة لعمل المرأة وتحقيق تمكينها الاقتصادي والاجتماعي :
أصبح الآن الحديث عن المرأة وضرورة تحقيق تمكينها اقتصاديا واجتماعياً، هو الأرضية الأساسية لبناء مجتمعات واقتصاديات تنافسية ومتينة بشكل مستدام ؛ بيد أنه على الرغم من التقدم المحرز، لا تزال المرأة تواجه التمييز والتهميش والإقصاء؛ حتى وإن كانت المساواة بين الرجل والمرأة هي أحد المبادئ العالمية التي يقرها المجتمع الدولي، إلا أن الممارسات الواقعية تظهر اختلاف ما يجب أن يكون، ومن هنا جاءت أهمية وضع إطار تشريعي منظم من أجل وضع الضوابط المساعدة على تنظيم عملية تمكين المرأة وإعطائها مكانتها، ليتسنى لها القيام بدورها بأقل عدد ممكن من الحواجز، والمساهمة في التنمية المستدامة للاقتصاديات.

(٨) تدعيم الحقوق الاقتصادية للمرأة :
وذلك من خلال تحسين الإطار الإداري والقانوني الوطني لدعم مشاركتها من خلال حق الحصول على العقار، الميراث وحقوق التملك، حيث أن تمكين المرأة هو فرصة إيجابية لتحقيق النمو الاقتصادي، فمن أجل تحسين النمو الاقتصادي والتقليص من معدلات الفقر وتأنيثه، يجب أن يكون ذلك من خلال وضع أهداف متوافقة الاتجاه وتصب جميعها لصالح تحقيق النمو.

(٩) شبكات الأمان الاجتماعي :
حث المرأة على المشاركة في قيادة أنشطة وبرامج شبكات الأمان الاجتماعي من خلال منظمات المجتمع المدني ، ولا يجب أن تقتصر برامجها وأنشطتها على تقديم المعونة للفئات والشرائح الاجتماعية محدودة الدخل فقط ولكن لتمكين هذه الفئات من تحقيق الاعتماد على الذات .

(١٠)الاستمرار في دعم المنظمات النسائية ، والمجلس القومي للمرأة ، ومراكز دراسات وبحوث المرأة ، والتوعية الاعلامية المستمرة لتعزيز أنشطتها وبرامجها .

مراجع :

(١) سامي الشريف: دور الإعلام في تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة العربية"، ورقة عمل مقدمة ضمن أعمال الندوة القومية حول: "دور الإعلام في إحداث التغيير المطلوب للنهوض بعمل المرأة"، منظمة العمل العربية، الجونه، ٢٦-٢٨ أكتوبر ٢٠١٠.

(٢) سحر الشنيطي و ملكي الشرماني : محاربة العنف ضد المرأة والطفل :التحليل الثانوي للعنف ضد المرأة من دراسة تمكين المرأة ، مركز البحوث الاجتماعية، الجامعة الأمريكية في القاهرة، مصر،٢٠٠٨.

(٣) خلود برجس العبد الكريم : معوقات تمكين المرأة السعودية ثقافياً واجتماعياً وقانونياً ، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، القاهرة ، العدد ٣٦، أبريل ٢٠١٤.

(٤) يوسف محمد عبدالحميد : الخدمة الاجتماعية رؤى معاصرة واتجاهات حديثة ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، ط١، ٢٠١٨.

(٥)Kabeer.N :.Reflections on the measurement of women's Empowerment» Discussing women's empowerment –theory and practice ،«Institute of Development Studies (IDS). UK.٢٠٠٠،.

(٦) محمد حميد بخاري :دليل مقاربة النوع والتنمية، المؤسسة المغربية لتنمية المرأة، أكادير، يناير ٢٠٠٨.

(٧)Susan A. Crate :Elder Knowledge and Sustainable Livelihoods in Post-Soviet Russia: Finding Dialogue across the Generations ،the Board of Regents of the University of Wisconsin System, ARCTIC Anthropology, Vol. 43, No. 1, Virginia, 2006.

(٨) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي :تقرير التنمية البشرية للعام 2010 ، الثروة الحقيقية للأمم : مسارات إلى التنمية البشرية ، ترجمة لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، يصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، الولايات المتحدة الأمريكية ، 2010.

(٩) يمن الحماقي، " ريادة الأعمال والتمكين الاقتصادي للمرأة العربية"، ورقة عمل مقدمة في ملتقى "ريادة الأعمال العربية –ريادة الأعمال النسائية"، بيروت، أبريل ٢٠١٠ ، منشور ضمن مجمع أعمال المؤتمرات، "المرأة العربية في الحياة العامة والسياسية"، الصادر عن المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة،٢٠١٢.

(١٠) رائدة أيوب: الجدوى الاجتماعية للمشاريع المتناهية الصغر وتأثيرها على النساء في الريف السوري ،

أُطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة الدول العربية بالتعاون مع جامعة سانت كلمنس، ٢٠١٠.

(١١)Randolph and Sashkin : Can Organizational Empowerment? Work in Multinational Settings ،Academy of Management Executive, 16 (1.٢٠٠٢،(
(12) Zemeke, R. and Schaaf: The Service Edge: 101 Companies That Profit from Customer Care, New American Library, New York, 1989.
(13)تريكي حسان وحجام العربي : الأبعاد الاجتماعية والثقافية لمشاركة المرأة الجزائرية في العملية التنموية، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر جامعة الطارف، الجزائر ، ٢٠١٦.
(١٤)Sutton, J& .Pollock, S" : .Online Activism for Women's Rights ،"Cyber Psychology & Behavior.٢٠٠٠،(٥) ٣ ،
(15) churchyard, N. : "The Question of Empowerment: Women's Perspective on Their Internet Use", Gender, Technology and Development. 13 (3),2009.
(16) McVeigh, T.: "Online Feminist activists of the digital age". Taipei Times, (June 6, 2013).
(17) Nelson-Porter, B. & Omolaja, M. : "The new alternative women's entrepreneurship education: E-learning and virtual universities" , International Radovic-Markovic, M, Women Online Journal of Distance Education. 1 (2),2012.
(18)منيره سلامي : المرأة وإشكالية التمكين الاقتصادي في الجزائر ، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ،العدد الخامس ، ديسمبر.2016
(١٩) موسى شتيوي: التهميش الاقتصادي للمرأة الأردنية، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، عمان، الأردن، ٢٠٠٨ .
(٢٠) سميرة صبح : تمكين المرأة في سورية " السياسات والمؤسسات ذات الصلة" ، ورقة عمل رقم ٣٤، المركز الوطني للسياسات الزراعية، وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي ، ٢٠٠٨.
(٢١) مايا مرسي : استراتيجية تمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠، الملف المصري - العدد ٣٩ - السنة الرابعة ، ٢٠١٧.
(٢٢) ريادة للاستشارات والتدريب: التمكين الاقتصادي للمرأة في الضفة الغربية ، الجمعية الفلسطينية لصاحبات الأعمال أصالة، فلسطين، تشرين الأول ، ٢٠١٠.
(٢٣) رويدا المعايطة وآخرون: النوع الاجتماعي وأبعاد تمكين المرأة في الوطن العربي، منظمة المرأة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠١٠.

(٢٤) أماني قنديل: الموسوعة العربية للمجتمع المدني، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٢.

(٢٥)Eyben.R & autres :conceptualising empowerment and the implications for pro-poor growth ،institute of development studies, university of Sussex ،Bringhton.٢٠٠٨ ،

(26)أحمد خضر : حقيقة مفهوم تمكين المرأة، 2013، متاح على شبكة الألوكه : ixzz3M7rJdw1j#/٥٣٨١٨/٠/khedr/lukah.net/web

(٢٧) كاميليا حلمي محمد : مفهوم مصطلح تمكين المرأة في منشأه ، ورقة مقدمة في ورشة عمل دور المرأة في العمل الخيري والتطوعي ، الكويت، ١٥-١٨ سبتمبر ٢٠١٢ .

Doi: 10.21608/jasht.2020.118452